

رحبت بالخطوات الألية إلى معاودة الحوار  
" القرار الحر " تُعرب عن قلقها  
" لإعادة تحويل لبنان أرض صراع "

أبدت كتلة "القرار الحر" قلقها لـ"اعادة تحويل لبنان ارض صراع وتدخل اقليميين، مما يعرض لبنان وساحته الداخلية للاهتزاز، ويعتبر مناقضاً للالتزامات البيان الوزاري الذي اجمعت عليه مختلف القوى السياسية الممثلة في حكومة الوفاق الوطني".

وشددت على "معاودة الحوار الوطني حول الاستراتيجية الدفاعية، لمعالجة الخلافات والتباينات حول سلاح "حزب الله"، واتخاذ الخطوات الكفيلة بحصر قرار الحرب والسلم بالمؤسسات الدستورية"، ورحبت بـ"الخطوات الألية الى هذا الهدف، مما يحصن موقف لبنان الدفاعي وخطوات الدولة لحماية لبنان في المحافل الدولية". وطالبت بتنفيذ قرارات الحوار في المؤتمر الوطني " المتفق عليها ولا سيما ما يتعلق منها بانهاء السلاح الفلسطيني خارج المخيمات وضبطه في داخلها".

واطلعت في اجتماع عقدته في مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس النواب ميشال فرعون في الاشرافية، في حضور وزير الدولة جان اوغاسبيان والنائبين سيرج طورسركيسيان ونديم الجميل، على مشروع قانون الانتخابات البلدية المعروض امام مجلس الوزراء. وشددت على "اجراء الانتخابات البلدية ضمن المهل المقترحة والتي تنتهي آخر حزيران، كمبدأ لحماية المواعيد الدستورية والديموقراطية التي يتميز بها لبنان ". واعتبرت "ان اعتماد النسبية في الانتخابات قد يشكل تجربة جديدة في حياتنا الديموقراطية. على رغم ان هذه الصيغة تتضمن الكثير من التعقيدات في الممارسة، قد تأتي على حساب الحلول الوفاقية التي تعتمد في الكثير من القرى والتي تبنى على اساس حماية الخصوصيات والتوازنات".

كذلك "راجعت الآليات التي يمكن ان تعتمد في بيروت كي لا تأتي النسبية على حساب المناصفة والتمثيل الواسع والصحيح"، مؤكدة "انفتاحها على استكمال البحث حول الصيغ الاصلاحية التي تحصن انماء الاحياء واحترام التوازنات مع تحديث قانون البلديات واستحداث قانون اللامركزية الادارية".

واذ رأت "ان هذه الانتخابات محطة انمائية واستحقاق للاتفاق على برنامج انمائي يتضمن المطالب الملحة للمناطق ولا سيما منها الاشرافية والرميل والصيفي"، أعلنت انها "ستصدر على هذا الاساس كتيباً يعتمد ورقة عمل ومشروعاً يلتزمه المرشحون، وينبع من برنامج الكتلة الانمائي".

وحضت على انجاز ملف التعيينات الادارية، وقرار الموازنة والاصلاحات الموعودة.